NPT/CONF.2005/PC.II/WP.13
2 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

"الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية"

ورقة عمل مقدمة من السويد والمكسيك والنمسا

الوضع الراهن

١- تشكل الأسلحة النووية مصدر قلق عالمي. وبينما ركزت الجهود الدولية فيما يتعلق بالحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الأسلحة النووية الاستراتيجية أُهملت الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. والأسلحة غير الاستراتيجية أو النووية التكتيكية تشكل تهديدات وتخلق مخاطر يُزعم أنها مساوية للتهديدات والمخاطر التي تسببها الأسلحة النووية الاستراتيجية. ذلك أن سهولة حملها وقربها من مناطق النزاعات والاحتمال القوي بالتخويل المسبق باستخدامها في حالة النزاعات العسكرية يزيد من مخاطر انتشارها ومن استخدامها في وقت مبكر أو لأغراض وقائية أو دون ترخيص أو بصورة عرضية. ويمكن نقل هذه الأسلحة بشكل أسهل وأكثر تكراراً مقارنة بالأسلحة النووية الاستراتيجية كما أنها لا تتصف في الغالب بنفس الخصائص فيما يتعلق بالأمن والأمان.

٢- وللأسلحة النووية غير الاستراتيجية طابع خاص يمكن أن يقود القائمين على وضع خطط العمليات العسكرية إلى اعتبارها وسائل أخرى من وسائل الحرب أو "أسلحة ميدانية" كما يشار إليها أحياناً. ويرى البعض أن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية القليلة القوة ذات قدرة تدميرية أقل وهي بالتالي "قابلة للاستخدام"، و"مبررة". وينظر إليها باعتبارها أسلحة لاستهداف وتدمير الأهداف المتنقلة وكذلك الأهداف المحصنة والمدفونة في أعماق سحيقة. وهناك دلائل تنم عن خطط لتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة - بالرغم من تطوير أسلحة تقليدية لأغراض مشابهة. وفي الوقت نفسه يمكن النظر إلى الأسلحة النووية التكتيكية باعتبارها وسائل مضادة للقوات التقليدية - وبخاصة في حالة الافتقار إلى الموارد اللازمة لتطوير وتحديث منظومات الأسلحة التقليدية. ويمكن أن تفضي الجهود المبذولة لمحو التمييز بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى انخفاض العتبة ضد استخدام الأسلحة النووية.

٣- ومن أحد الأهداف المنشودة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة نووية معينة، في أيدي الإرهابيين. فالأسلحة النووية غير الاستراتيجية يمكن أن تجتذب الإرهابيين نظراً لصغر حجمها النسبي وتوافرها في السوق الدولية لمنظومات إطلاق مثل هذه الأسلحة. والأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي تكون فيها نبائط الأمن والأمان أقل تطوراً تمثل مخاطر محددة فيما يتعلق بالسرقة. والبحث عن وسائل لمكافحة الإرهاب الدولي والمساعدة على الحيلولة دون القيام بأعمال إرهابية في المستقبل باستخدام أسلحة الدمار الشامل قد أبرزت بوضوح أهمية نزع السلاح النووي وكذلك وثاقة الصلة بالموضوع وبهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

٤- وبالنظر إلى الافتقار إلى الشفافية فإن المعلومات العامة بشأن الوضع الراهن فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم محدودة. فالأعداد والمواقع الدقيقة للأسلحة الموجودة العاملة منها والمخزنة غير معروفة. وتتراوح التقديرات ما بين ٠٠٠ ٧ و٠٠٠ ٢٠٠ قطعة سلاح تبعاً للتعاريف. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المقدر للمنظومات التي بإمكانها إطلاق رؤوس حربية نووية غير استراتيجية أكبر فيما يبدو مقارنة بالعدد المقدر للأسلحة النووية الاستراتيجية.

الالتزامات

٥- لا زالت الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، تشكل جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية للأمن أو الدفاع للدول وذلك برغم الالتزامات التي تم التعهد بها من جانب كافة الدول الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية باتخاذ خطوات لتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية إلى الحد الأدنى وتقليل احتمال استخدام تلك الأسلحة إلى الأبد وتيسير عملية إزالتها على نحو تام.

٦- والإطار المحدد الوحيد فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية يتألف من مبادرات أو إعلانات رئاسية صدرت في عامي ١٩٩١/١٩٩٢. ولقد أصدر الرئيس جورج بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أول إعلان رئاسي أعلن فيه التزام الولايات المتحدة بإزالة ترساناتها الكاملة من الأسلحة النووية الأرضية القصيرة المدى وسحب جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من السفن السطحية والغواصات الهجومية وكذلك الأسلحة النووية المصطحبة بطائرات بحرية ذات قاعدة أرضية حيث يوضع جزء منها على جانب للتخزين ويخصص الباقي للإزالة. ورد الرئيس ميخائيل غورباتشوف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر قائلاً إن الاتحاد السوفياتي سيقوم بإزالة كافة دانات المدفعية النووية لديه وكذلك الرؤوس الحربية النووية للقذائف التكتيكية والألغام النووية. وسيقوم أيضاً بإزالة الرؤوس الحربية النووية من القذائف المضادة للطائرات من الجيش وتخزينها في قواعد مركزية وتدمير أجزاء منها. وسيجري علاوة على ذلك إزالة جميع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من السفن السطحية والغواصات المتعددة الأغراض. وسيجري وضع هذه الأسلحة وكذلك الأسلحة من القاعدة الأرضية للطائرات البحرية في مناطق مركزية للتخزين وسيجري تفكيك أجزاء منها. وفي عام ١٩٩٢، أكد الرئيس يلتسن من جديد

الالتزام السوفياتي السابق وأعرب أيضاً عن التزام الاتحاد الروسي بإزالة ثلث أسلحته النووية غير الاستراتيجية البحرية ونصف الرؤوس الحربية النووية الموجودة لديه فيما يتعلق بالقذائف المضادة للطائرات وكذلك مخزونات الذخائر النووية غير الاستراتيجية المطلقة جواً.

٧- وهذه الإعلانات الرئاسية الثلاث ليست ملزمة من الناحية القانونية لكنها بالأحرى التزامات سياسية. وليس هناك أي مذكرة تفاهم مشتركة بصدد تنفيذ المبادرات كما لا توجد أي آلية لتبادل المعلومات أو للتحقق من الامتثال. وقد حدثت حالات لتبادل المعلومات كانت ذات طابع مخصص وكانت كما قيل غير كافية. وهذا يجعل من الصعب ربط التقدم المحرز في عملية تفكيك الأسلحة ونزع السلاح. وحيث إن الإطار القائم غير رسمي ويستند إلى إعلانات انفرادية، فإن من الممكن العدول عن النوايا المعلنة في أي وقت دون إخطار سابق. ولقد أرجأ كلا الجانبين بالفعل الانتهاء من الإزالة بموجب الإعلانات الصادرة في عامي ١٩٩١/١٩٩٢.

٨- وفي إعلان هلسنكي لعام ١٩٩٧ أعرب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادهما لمناقشة مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في محادثات عُقدت في سياق المفاوضات بشأن الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الثالثة لمفاوضات ستارت). وبعد أن توقفت عملية مفاوضات ستارت لا توجد أي عملية رسمية لإجراء مناقشات بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

٩- في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ اتفقت الدول الأطراف على عدد من الخطوات التي يجب أن تتخذها الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية مما يفضي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الدولي. ومن بين هذه الخطوات القيام بالمزيد من تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بناء على مبادرات انفرادية وكجزء لا يتجزأ من عملية الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وبالتالي فإن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بهذا الالتزام.

١٠- وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٥٨/٥٧ المعنون "تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية" الذي أكدت فيه من جديد المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية عن إجراء تخفيضات شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها للأسلحة النووية، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، ودعت الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى تدوين مبادرتيهما النوويتين الرئاسيتين رسمياً في شكل صكين قانونيين، وإلى الشروع في مفاوضات بشأن إجراء مزيد من التخفيضات التي يمكن التحقق منها فعلياً في ترساناتها النووية.

الطريق إلى المستقبل

١١- يوجـــد إطار في مرحلة جنينية بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الإعلانات الرئاسية لعامي ١٩٩١/١٩٩٢. ويمكن المضي في تطوير هذا الإطار وتعزيزه. فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على سبيل المثال العودة إلى تأكيد التزامهما المستمر بالإعلانات. ويمكن تدوين هذه الإعلانات ووضعها في شكل معاهدة ملزمة قانوناً كما يمكن اعتماد مبادئ توجيهية للتنفيذ تتفق عليها الأطراف. ويمكن استخدام هذا الإطار لمساعدة الاتحاد الروسي على الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ الجزء المتبقي من التزامه الصادر في عامي ١٩٩١/١٩٩٢. ويمكن أيضاً استخدامه لإجراء مزيد من التخفيضات التي تتفق عليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ويمكن أن يمتد نطاق المبادئ الأساسية ليشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك أسلحة نووية غير استراتيجية.

١٢- وكانت هناك بيانات سياسية مفادها إدراج محادثات بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الحوار الاستراتيجي الذي يدور بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في إطار معاهدة موسكو. ولا يوجد حتى الآن أي دلائل تشير إلى القيام بذلك. غير أن معاهدة موسكو لا تتضمن أحكاماً بخصوص التحقق كما لا تشمل الرؤوس الحربية غير العاملة. ومن المؤسف أنه لم ينص على أن التخفيضات لا رجعة فيها.

١٣- وكان من بين الخطوات التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أن تنشئ في مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية مناسبة تسند إليها ولاية تناول مسألة نزع السلاح النووي. وستكون الأسلحة النووية غير الاستراتيجية جزءاً طبيعياً من عملية نزع السلاح النووي بوجه عام.

١٤- ولتقليل مخاطر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية يمكن اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك زيادة الشفافية فيما بين أو داخل الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك هذه الأسلحة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير تبادل البيانات بشأن عدد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ووضعها والأحكام المتعلقة بالأمان، وأنواع الأسلحة، وقوتها، ومدى منظوماتها المسماة للإطلاق، والتوزيع حسب المناطق، وإزالة الأسلحة.

١٥- ويمكن تقليل مخاطر استخدام الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الوقائي أو العرضي عن طريق خفض جاهزيتها للاستخدام في العمليات العسكرية. ويمكن تعزيز الأمن عن طريق اتخاذ تدابير المساءلة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إزالة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية لضمان التخزين بحيث لا يجري أي تحرك خارج المخزن دون إخطار سابق، بما في ذلك الالتزام بحد أقصى في عدد الأسلحة التي يجرى نشرها.

١٦- ولتقليل خطر الانتشار والسرقة، يمكن تعزيز التدابير الخاصة المتعلقة بحماية الأمن والحماية المادية فيما يخص نقل وتخزين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضمانات فيما يخص أمان هذه الأسلحة وعناصرها والمواد ذات الصلة بها.

١٧- وكخطوة أولى يمكن حظر أنواع معينة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإزالتها بما فيها تلك الأسلحة التي سحبت بالفعل من ترسانات بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد يكون من المناسب فرض حظر فيما يخص الألغام النووية ودانات المدفعية النووية والقذائف التسيارية قصيرة المدى والأسلحة النووية المضادة للطائرات والمضادة للقذائف. ويمكن إنشاء آليات تتسم بالشفافية للتحقق من إزالة هذه الأسلحة.

١٨- وينبغي تطبيق مبادئ القابلية للتحقق والشفافية وعدم القابلية للنقض على الالتزامات المتفق عليها.

حاشية: ينبغي للجنة التحضيرية أن تواصل مناقشة أفضل السبل لتحقيق إجراء تخفيضات للأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإزالتها بقصد تقديم توصيات بشأن هذا الأمر إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. حاشية: وتود السويد والمكسيك والنمسا أن تنوه بالمساهمات التي قُدمت من قبل بشأن هذا الموضوع في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي محافل أخرى، وخصوصاً من جانب ألمانيا وفنلندا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد مونتيري للدراسات الدولية.

— — — — —